متطلبات الزواج والسن المناسب له في ظل المنعكسات الاقتصادية للحرب على سورية

دراسة ميدانية على عينة من سكان حي الرميلة في مدينة جبلة

[1]*أ. د. إيفا خرما [2]**أ. د. مدى شريقي [3]***ذكريا عباس

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المنعكسات الاقتصادية التي أفرزتها الحرب على سورية في قدرة الشباب على الزواج، وتأثير الحرب _من وجهة نظر المبحوثين_ في تغيير السن عند الزواج الأول. كما هدفت الدراسة إلى معرفة على السن المناسب لزواج الشاب والفتاة، وأهم المتطلبات التي لا يمكن التخلي عنها لإتمام الزواج.

ومن أجل ذلك قام الباحث بتصميم دليل مقابلة يعكس طبيعة التساؤلات المنبثقة عن مشكلة الدراسة، وإجراء دراسة ميدانية شملت (30) مبحوثاً ومبحوثة من سكان حي الرميلة في مدينة جبلة، لاستطلاع آرائهم حول الظاهرة المدروسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

*أستاذ مساعد – قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
**أستاذ مساعد – قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
*** طالب دكتوراه- قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

_ أن الحرب أثرت بشكل مباشر في تأخير الزواج، ورفع متوسط السن عند الزواج الأول لدى الجنسين وإن كان ذلك أكثر وضوحاً لدى الذكور منه عند الإناث.

_ رفض معظم المبحوثين التخلي عن السكن الزوجي المستقل لإتمام الزواج، مع تأكيد النصف منهم أنه لا فرق سواء كان ملكاً أو إيجاراً.

_ تأكيد معظم المبحوثين على أهمية وجود دخل ثابت بغض النظر إن كان كافياً أو لا كون وجوده يمنح شعور الأمان والاستقرار للأسرة.

كلمات مفتاحية: سن الزواج، متطلبات الزواج، المنعكسات الاقتصادية، تأخر الزواج، الحرب على سورية.

abstract

This study aimed to identify the extent of the economic repercussions that resulted from the war on Syria on the ability of young people to marry, and to identify the impact of war - from the respondents' point of view - on changing the age at first marriage. The study also aimed to identify the appropriate age for marriage for a young man and a girl, and the most important requirements that cannot be abandoned for the completion of marriage.

For this purpose, the researcher designed an interview guide that reflects the nature of the questions emanating from the study problem, and conducted a field study that included (30) male and female respondents from the residents of Al-Rumaila neighborhood in the city of Jableh, to explore their views on the studied phenomenon.

We came to a set of results, the most important of which are:

-The war directly affected delaying marriage and raising the average age at first marriage for both sexes, although this was more evident for males than for females.

-most of the respondents refused to give up the independent marital residence to complete the marriage, with half of them confirming that there is no difference whether it is property or rent.

- most of the respondents stressed the importance of having a stable income, regardless of whether it is sufficient or not, because its presence gives a sense of security and stability to the family.

Key words: marriage age, marriage requirements, economic repercussions, delayed marriage, the war on Syria.

المقدمة

يعد الزواج مؤسسة اجتماعية تقوم بشكلها الطبيعي على تفاهم مشترك بين رجل وامرأة بعد اتخاذ قرار الارتباط وتكوين أسرة، وفق عادات وقيم، وتصورات جمعية يقرها المجتمع، وتتحدد بموجبها الأدوار والمسؤوليات والوظائف البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والتربوية والأخلاقية لأفرادها، بدءاً من إشباع الحاجات الجنسية بطرق يرضى عنها المجتمع، وانتهاءً بإنجاب الأطفال وتنشئتهم. من هنا اكتسب الزواج طابعاً قدسياً، وحظي بأهمية كبيرة في حياة الأفراد ذكوراً وإناثاً على مر العصور.

تعرض الزواج لتبدلات وتغيرات عبر مراحل التاريخ من حيث شكله ونظمه، ومضمون أهدافه ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية، وطرق اختيار الشريك. خاصةً مع الانتقال من المجتمعات التقليدية التي اتسمت معظمها بسيطرة الأفكار الدينية، إلى المجتمعات الحديثة التي اتسمت بالتطور التكنولوجي والصناعي، وشيوع أنماط الاتصال الجنسي بموازاة الزواج أو كبديل عنه. هذه التطورات المادية والتغيرات الاجتماعية والقيمية التي شهدها العالم باتت تنسحب على مجتمعنا السوري خاصةً بصدد الزواج الذي تعرض في سورية كغيرها من البلدان العربية لتغيرات عديدة في العقود الأخيرة من حيث متطلباته وعاداته وأغراضه وطرق اختيار الشريك، والسن المناسب له وإن كانت درجة هذا التغير وشدته تختلف بين المدن والأرياف تبعاً لاختلاف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والسكانية.

لا شك أن واقع الزواج واتجاهات الشباب نحوه تأثرت بهذه التغيرات قبل الحرب كما يؤكد العديد من الباحثين والدارسين أمثال" جلال السناد" لكنَ التداعيات السلبية للحرب التي اندلعت على سورية منذ عام 2011 اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً وديموغرافياً فاقمت الأمور، وأدخلت مزيداً من التغيير بما يتعلق بالزواج والإقبال عليه خاصةً مع معاناة معظم السوريين بمن فيهم الشباب على اختلاف انتماءاتهم وأوضاعهم من هذه التداعيات.

1- مشكلة البحث وأسئلته

1-1 – مشكلة البحث

شكلت الحرب بما أحدثته من قتل، وعنف وتشريد، وتدمير البنى التحتية، وتهجير، وفقر؛ عامل إحباط عطل قدرة الشباب الإنتاجية وحدَ من إمكانية تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وجعل من فكرة الزواج وتكوين أسرة وإشباع جانب حيوي مرتبط بخصوصيتهم الجسدية وفقاً للعادات والتقاليد أمراً غير ممكن تحقيقه للكثير منهم؛ فنفقات الزواج وتكاليفه قبل الحرب لا تقارن بنفقاته وتكاليفه اليوم حيث ارتفعت تكلفة الزواج إلى حد كبير ما دفع البعض للتخلي عن بعض متطلبات الزواج لإتمامه، في حين ذهب البعض الآخر لتأخيره أو الإحجام عنه، خاصةً في ظل غلاء المعيشة وصعوبة تأمين السكن، وعدم تناسب مستوى الدخل مع تكاليف الزواج، واضطرار الشباب إلى العمل سنوات طويلة لتأمين متطلبات الزواج التي ارتفعت بشكل كبير في ظل الحرب.

1-2- أسئلة البحث

سنحاول في هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- هل كان للحرب تأثير مباشر في تغيير سن الزواج من وجهة نظر المبحوثين؟
2- ما هو السن المناسب لزواج كلٍ من الشاب والفتاة من وجهة نظر المبحوثين؟
3- ما هي المتطلبات التي تعد ضرورة ولا يمكن التخلي عنها لإتمام الزواج من وجهة نظر المبحوثين ؟

2- أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على المواقف القائمة اليوم في ما يخص الزواج الذي يعد الخطوة الأولى في طريق تكوين الأسرة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والعاطفي لكل من الشاب والفتاة المقبلين عليه، خاصةً إذا بني الزواج على أسس سليمة تساعد في إنجاب أطفال، وتنشئتهم تنشئة اجتماعية صحيحة تسهم في العمل على تطوير المجتمع وتحقيق استقراره.

3- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتجلى بـ:

1- تعرف مدى تأثير الحرب في تغيير سن الزواج من وجهة نظر المبحوثين.

2- الكشف عن السن المناسب لزواج كلٍ من الشاب والفتاة من وجهة نظر المبحوثين.

3- الكشف عن المتطلبات التي تعد ضرورة ولا يمكن التخلي عنها لإتمام الزواج من وجهة نظر المبحوثين.

4-المفاهيم والمصطلحات

أ. الحرب: هي المواجهة العسكرية تتم لفترة طويلة أو قصيرة عبر استخدام قوات مسلحة بين طرفين أو أكثر بغية تحقيق أهداف ومكاسب معينة؛ وتسفر عن ضحايا بشرية ومادية وطبيعية. (سبيلا؛ الهرموزي، 2017، 197)

ب. الزواج: "مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، ويبرز وجودها المجتمع، وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها البالغان إنجاب الأطفال، وتربيتهم تربية اجتماعية ،أخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها". (ميتشيل، 1981، 138)

ج. سن الزواج: يحدد قانون الأحوال الشخصية في سورية سن الثامنة عشرة لزواج كل من الشاب والفتاة، كما أجاز القانون زواجهما في عمر السادسة عشر سنة إذا تحقق الرضا والاختيار وفق تعليمات يصدرها قاضي القضاة.(قانون الأحوال الشخصية السوري، 2019)

د. متطلبات الزواج (إجرائياً): هي جملة من الحاجات والمراسم اللازمة لإتمام الزواج، وتتمثل الحاجات بوجود السكن والدخل وأثاث المنزل، في حين ترتبط المراسم بإقامة حفل الزفاف، وشراء جهاز العروس والمصاغ الذهبي والمهر وفستان الزفاف، وغيرها من هذه الأمور.

هـ. المنعكسات الاقتصادية (إجرائيا): هي جملة التغيرات والتحولات الاقتصادية التي شهدتها سورية منذ اندلاع الحرب في عام 2011 والتي تركت آثاراً مختلفة في قدرة أفراد المجتمع على الزواج وتكوين أسرة. كغلاء المعيشة، ضعف الأجور، تضخم العملة، ضعف قدرتها الشرائية، ارتفاع ثمن البيوت وتجهيزات الزواج، ارتفاع أجور السكن.

5-الدراسات السابقة

حظي موضوع الزواج باهتمام الباحثين والدارسين على اختلاف اختصاصاتهم العلمية فكتبت العديد من الدراسات العلمية الجادة على المستوى المحلي والعربي والأجنبي التي تناولت الموضوع من نواحٍ مختلفة، وقد اخترنا تقديم بعض هذه الدراسات بما يتوافق مع موضوع البحث الحالي.

1- تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق)، السناد، 2007.

هدف الباحث في دراسته الكشف عن أسباب تأخر سن الزواج كما تراها عينة من طلبة كليتي التربية والهندسة المدنية في جامعة دمشق بلغ عددها(400) طالبة

وطالباً. كما هدف إلى معرفة الفروق الفردية بين أفراد العينة تبعاً لمتغيرات البحث: الجنس، السنة الدراسية، الكلية. من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: ما أسباب تأخر سن الزواج كما تراها عينة من طلبة جامعة دمشق في كليتي التربية والهندسة المدنية؟

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن أفراد العينة يعطون الأهمية الكبرى لمشكلة السكن وغلاء الإيجار، يلي ذلك أنهم يرون أن الزواج قسمة ونصيب، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة، وفقدان الوالدين والاضطرار لتحمل مسؤولية الأسرة، وعدم رغبة الزوجة السكن مع أهل الزوج، غلاء المهور، مواصلة التحصيل العلمي، مستوى الدخل المنخفض للزوج.

2- زواج القاصرات في الأسرة الريفية المهجرة، سرور، 2016.

تناولت الباحثة تزايد ظاهرة تزويج القاصرات في ظل الأزمة السورية في أوساط الأسر الريفية المهجرة. وانطلقت في دراستها من عدة تساؤلات أهمها ما أسباب زواج القاصرات في ظل الأزمة السورية؟ وهل كان التهجير سبباً رئيسياً في تزويج القاصرات؟ وما رأي الفتاة القاصر بزواج القاصرات؟

هدفت الباحثة من دراستها الوقوف على أسباب ظاهرة زواج القاصرات في الأسرة الريفية المهجرة. التعرف على الخصائص المرتبطة بالتعليم، والعمل، والمستوى الاقتصادي للأسرة التي تنتمي لها القاصر. التعرف على الظروف التي أفرزتها الأزمة السورية والتي أدت بدورها إلى تزايد زواج القاصرات. استخدمت الباحثة في تحقيق أهدافها المنهج الأثنوغرافي.

بلغ عدد أفراد العينة (57) سيدة تزوجن بعمر القاصر أي تحت الـ18 عام، ولم يمض على زواجهن أكثر من (4) سنوات. وتنتمين لأسرة ريفية مهجرة، وتعيش حالياً في مدينة دمشق. استخدمت الباحثة في جمع البيانات دليل البيانات المعمقة، وتم تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج الاحصاء الـ (spss). توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج كان أهمها: أن الأزمة السورية كانت عاملاً مؤثراً في تزويج القاصرات، فبسبب الأزمة تدنى المستوى الاقتصادي للأسرة الريفية المهجرة، مما أدى إلى اتخاذ قرار بتزويج الفتيات الموجودات ضمن الأسر، رغبةً من الأسرة بتخفيف الأعباء الاقتصادية، وتأمين حياة أفضل للفتاة في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها المجتمع السوري.

تعاني الفتيات القاصرات من أعباء في دورهن الأسري نظراً إلى عدم قدرتهن على القيام بمسؤوليات الزواج بسبب عدم تأهيلهن الأسري لهذا الدور الاجتماعي، مما انعكس بدوره على مدى رضاهن عن تجربة زواجهن.

3_ أسباب عزوف الشباب عن الزواج، لبرش، 2017.

تناولت الباحثة أسباب عزوف الشباب المثقف عن الزواج في الجزائر مركزةً على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالبطالة، أزمة السكن، غلاء المهور، وتغير نظرة الشباب للحياة الزوجية.

هدفت الباحثة إلى التعرف على أسباب عزوف الشباب عن الزواج ، سواء كانت أسباب هذا العزوف اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية، وكذلك معرفة إن كان السبب فرضته الظروف أم هو اختياري.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتمّ اختيار العينة بالطريقة القصدية والعرضية، وقد كانت العينة صغيرة مقارنة بحجم مجتمع البحث حيث تكونت من (50) مفردة من أصل (3242) موظف (إداري وأستاذ). كما استخدمت الباحثة أداة المقابلة والملاحظة.

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ظهور متطلبات جديدة للزواج لم تكن سابقاً كقيمة المهر وأزمة السكن التي تبقى العائق الأكبر أمام الشباب المقبل على الزواج، ويدفع به إلى العزوف عنه.

كما توصلت الباحثة إلى ظهور قيم جديدة نتيجة التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، وأدى إلى طرق جديدة للتعارف. وهذا يؤكد أن هناك ظاهرة مخيفة تهدد استقرار المجتمع، وهي العزوف عن الزواج لدى الفئة المثقفة. والعزوف عن الزواج لم يعد إجبارياً فقط إنما أصبح أيضاً اختيارياً.

الدراسات الأجنبية:

1_ PREM C. SAXENA, ANDRZEJ KULCZYCKI and ROZZET JURDI, Nuptiality Transition and Marriage Squeeze in Lebanon Consequences of Sixteen Years of Civil War, 2004.

- بريم ساكسينا، أندريه كولكزيكي، روزيت جردي، ضغط الزواج في لبنان تداعيات 16 عاماً من الحرب الأهلية، 2004.

للدراسة العديد من الأهداف أهمها:

1- التعرف على نسبة العزاب. 2- تقدير متوسط العمر عند الزواج والفوارق في متوسط العمر عند الزواج الأول.3- هدفت أيضاً الكشف عما إذا كان للحرب أي تأثير كبير في سن الزواج في لبنان.

تناولت الدراسة اتجاهات وأنماط الزواج في لبنان باستخدام بيانات مسح السكان والمساكن لعام 1996 الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. شملت العينة 64472 أسرة وكانت العينة عنقودية طبقية واسعة النطاق.

قارنت الدراسة بين نسب الزواج في أربع فترات زمنية محددة لتحليل الزيجات فيها هي قبل الـ / 1959/،/ 1958 -1974/، /1975-1989 /،/ 1990-1997/. وذلك للتحقق عما إذا كان للحرب الأهلية أي تأثير على سوق الزواج في لبنان.

أكدت الدراسة أن الحرب الأهلية خلقت اضطرابات كبيرة في سياق الزواج، ومع ذلك لم يتم تقديم أي بيانات عن اتجاهات وأنماط الزواج خلال العقود الأخيرة. وضغط الزواج عند الإناث أكبر منه عند الذكور وذلك لعجز الذكور المؤهلين للزواج. ومن المتوقع حدوث تغييرات في عادات الزواج بمعنى قد تتغير الفروق العمرية والتعليمية بين الزوجين. وهجرة الشباب الذكور شكلت ضغطاً أكبر على الإناث اللواتي اضطررن إلى تأخير الزواج.

بالرغم من أن سعي الإناث إلى مستويات تعليمية أعلى يؤدي إلى تأخرهن في السن عند الزواج الأول، فلا يوجد خطر من الوقوع في العزوبة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن الدراسة الأجنبية التي وقعنا عليها كانت أكثر تناولاً لتأثير الحرب في واقع الزواج، فدراسة **أندريه كولكزيكي، بريم ساكسينا، روزين جردي** "ضغط الزواج في لبنان تداعيات 16 عاماً من الحرب الأهلية" تتفق مع دراستنا الحالية بأكثر من نقطة لا سيما بتناولها لتأثير الحرب في تغيير السن عند الزواج الأول وبمعدلات الزواج. في حين لوحظ ندرة الدراسات العربية التي تناولت أوضاع الزواج في ضوء الحرب فبإستثناء دراسة الدكتورة "عبير محمد سرور" التي حملت عنوان "زواج القاصرات في الأسرة الريفية المهجرة " لم نقف على أية دراسة عربية تناولت تأثير الحرب في واقع الزواج سواء كان في سورية أو في البلدان العربية الأخرى.

6- الإطار النظري: المنعكسات الاقتصادية للحرب على الزواج في سورية

خلقت الحرب التي اندلعت على سورية منذ عام / 2011/ جملة من المشكلات الاقتصادية التي أثرت في قدرة السوريين على تأمين متطلبات الحياة المعيشية، وكان لهذه المشكلات تأثير مباشر في قدرة الشباب على الإقبال على الزواج وتأمين متطلباته، وسنتوقف هنا عند أبرز هذه المشكلات (كالفقر، أزمة السكن، البطالة والهجرة الخارجية).

6-1- الفقر

عرفت سورية قبل الحرب معدلات نمو اقتصادية جيدة بمعدل نمو وسطي يبلغ ما يقارب (4.45 %) خلال الفترة الواقعة بين العامين /2001 / و /2010 / (صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016، 12)، الأمر الذي أدى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية المعيشية لمعظم السوريين آنذاك، حيث استطاعت الدولة توفير الخدمات الأساسية بشكل مجاني أو شبه مجاني في مجالات الصحة والتعليم والطاقة ...الخ، ولم يعان السوريون في تلك الفترة من نقص بالمواد الغذائية والسلع الضرورية بفضل الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمواطنيها. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن معدلات الفقر في سورية كانت الأدنى بين الدول العربية قياساً بمستوى الإنفاق الفردي في كل بلد ويظهر هذا أن معدلات الفقر في سورية أدنى مما هو متوقع بناء على مستوى دخل الفرد، وكمثال على ذلك تتمتع مصر بمستوى مشابه من حيث دخل إنفاق الفرد كما هو عليه الحال في سورية ولكن مع ذلك فإن معدل الفقر فيها يبلغ الضعف تقريباً

(المركز السوري لبحوث الدراسات، 23) ومرد ذلك يعود إلى انخفاض أسعار السلع، والخدمات في سورية إلى درجة أن مواطني الدول المجاورة كلبنان والأردن ..الخ كانوا قبل الحرب يفضلون المجيء إلى سورية لشراء حاجياتهم من سلع ومواد غذائية وغيرها بسبب جودتها وانخفاض ثمنها قياساً بما هو في بلدانهم.

ومع اندلاع الحرب على سورية عام/ 2011/ ظهرت مجموعة من المشكلات الاقتصادية بفعل التخريب الممنهج للمنشآت، والمدن الصناعية، وتدمير البنية التحتية، وتراجع النمو الاقتصادي، وتوقف الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ونهب الثروات الطبيعية، وخروج كثير من حقول النفط والغاز عن العمل في مناطق القتال، وانخفاض الصادرات مقابل زيادة الواردات وضعف الاحتياطي النقدي من القطع الأجنبي، وضعف القدرة الشرائية لليرة السورية وارتفاع «معدلات التضخم إلى أرقام قياسية تبلغ (57.3%) في سورية مع انتهاء الربع الأول من عام 2013» (صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016، 14) وفرض حزم متتالية من العقوبات الخارجية، وتقدر الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري في عامي/ 2011/ و /2012/ " بـ (24.1) مليار دولار أمريكي والذي يشكل حسب الأسعار الثابتة لعام 2000 حوالي (81.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 ، وتوزعت الخسائر الكلية إلى (50%) كخسارة في الناتج المحلي الإجمالي، (43%) خسارة مخزون رأس المال المتضرر (7%) خسارة ارتفاع الانفاق العسكري" (المركز السوري لبحوث السياسات، 43).

هذا الواقع الاقتصادي المأزوم الذي خلقته الحرب انعكست تداعياته السلبية على الحياة المعيشية للسوريين، ويتجلى ذلك في ارتفاع نسب الفقر وغلاء المعيشة وانخفاض مستوى الدخل ونقص فرص العمل وخسارة الوظائف، ففي عام / 2015 / على سبيل المثال شهد السوريون ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المعيشة، والزيادة في أسعار السلع والخدمات الذي انعكس مزيداً من التدهور في معيشة الأسر، ولاسيما الأسر الأشد فقراً، حيث بات الكثير من السوريين عاجزين عن تلبية الحاجات الأساسية في الحياة اليومية أو غير قادرين على إشباعها بالحد الأدنى، « (30 %) من السكان تراجعوا إلى حالة من الفقر المدقع حيث تكافح الأسر لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للاستمرار في الحياة » (صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016، ص14) وتؤكد الدراسات أن هذه النسب تزداد أكثر فأكثر مع استمرار الحرب "حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من(1.90) دولار في اليوم، حسب التقديرات، (40) في المائة من مجموع السكان في عام /2019/. ويمثل هذا ارتفاعاً حاداً في معدلات الفقر المدقع مقارنة بمستويات عام /2010/، التي لم تتجاوز تقديراتها واحداً في المائة. واستناداً إلى خط الفقر مقيساً بالعيش على (3.50) دولار، الذي هو أكثر اتساقاً مع قيمة ما قبل النزاع في الجمهورية العربية السورية، كان معدل الزيادة مقارنة بمستويات عام /2010 / أكثر من (400) في المائة، إذ بات قرابة (77) في المائة من السكان يعيشون تحت هذا الخط في عام /2019 / (سورية: بعد ثماني سنوات من الحرب، 38)

هذه الضغوط الاقتصادية والضائقات المادية تحدث «اضطرابات في أساليب المعيشة وطرق السلوك المألوفة، وخاصة حين يحدث اختلال التوازن بين متطلبات وحاجات الأسرة، وبين الموارد اللازمة لتحقيق هذه المطالب والحاجات» (بلميهوب، 2010، 91)، ولا شك أن التردي غير المسبوق للأوضاع الاقتصادية في حياة أفراد المجتمع السوري أثر بشكل مباشر في قدرة الشباب على إتمام الزواج، وفي السن الذي يستطيع الشاب والفتاة الزواج فيه للمرة الأولى في حياتهم، وفي القدرة على تكوين الأسرة وإنجاب الأطفال. خاصةً مع محدودية الدخل وضعف الأجور التي يتلقاها العاملون في مختلف مجالات العمل حيث لا يتجاوز أعلى راتب لموظف حكومي الـ (200 ألف ليرة سورية) وحتى الذي يعمل في القطاع الخاص أو الأعمال الحرة ويصل دخله إلى ضعف هذا المبلغ أو ضعفيه أو ثلاثة أضعافه فإنه يكاد لا يكفي نفقات الزواج وتكاليفه، فعلى سبيل المثال إن سعر البراد أو الغسالة التي تعتبر من الحاجات الضرورية لأي منزل يحتاج لأكثر من مليون إلى مليوني ليرة سورية، وهذا ما يعادل دخل الموظف لحوالي العام. وحتى مع تخلي عدد كبير من الفتيات وأسرهن وتنازلهن عن بعض متطلبات الزواج التي كان من اليسير على الشباب تأمينها قبل الحرب كالمصاغ الذهبي وحفل الزفاف والمهر، وغيرها إلا أنه يبقى من الصعب على الكثير من المقبلين على الزواج تأمينها.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات إحصائية دقيقة حول نسبة العزوبية ومتوسط السن عند الزواج الأول لدى الشباب السوري، يمكن القول إن المشاهدات العامة تؤكد عزوف الكثير من الشباب وتخليهم عن فكرة الزواج خاصةً في شريحة

المتعلمين الذين يبلغون من العمر الثلاثينيات والأربعينيات ولم يقدموا على خطوة الزواج بعد لعدم قدرتهم على تأمين متطلباته.

6-2- أزمة السكن

أصبحت أزمة السكن في سورية واضحة في فترة الحرب، ويعود ذلك إلى تعرض الكثير من الأبنية السكنية للدمار، وتوقف الكثير من المشاريع الإسكانية، وارتفاع أسعار المساكن بطريقة تفوق الخيال، وعلى حد تعبير بعض المحللين الاقتصاديين في برنامج المسائية على (شام إف إم) وفي برنامج مع الحدث على إذاعة دمشق، أن أسعار العقارات في سورية أصبحت من الأعلى في العالم إلى درجة أنه في بعض المناطق بالعاصمة دمشق باتت أسعار المساكن أعلى من مثيلاتها في باريس ولندن، وأن أقل مسكن تبلغ مساحته (60) متراً مربعاً يتجاوز سعره الـ (25) مليون ليرة ما يجعل إمكانية شراء المسكن حلماً صعب المنال لمعظم الشباب السوري، ولو حاول الشباب الادخار لسنوات عديدة فإن الأمر لم يعد ذا جدوى، خاصةً مع ارتفاع تكاليف المتر المربع للمسكن عشرات الأضعاف عن ذي قبل.

يعتبر توفير السكن من أهم المشكلات التي تعيق إمكانية الزواج، وخاصةً أن معظم الشباب باتوا يفضلون العيش في مسكن مستقل عن الأهل بعد الزواج، وذلك تفادياً للمشكلات العائلية من جهة، ومن جهة أخرى فإن صغر حجم السكن في المدن يفرض على الأبناء العيش مستقلين عن الأهل. وقد لا يستطيعون شراء السكن المناسب فيلجؤون إلى خيار الإيجار، وتبدأ رحلة التنقل والترحال من منزل

إلى آخر، أي تغيير السكن أو البقاء في المسكن ذاته شريطة الموافقة على رفع قيمة الإيجار الذي يبدأ صاحب العقار المطالبة به مع اقتراب انتهاء المدة المتفق عليها في العقد، والأمر يزداد سوءاً خاصة في المناطق والمدن التي وفد إليها المهجرون والنازحون من المناطق الساخنة خلال الحرب. ما جعل أصحاب البيوت يرفعون سقف الأجور بطريقة لا تتناسب مع مستويات الدخل لدى الناس، وعلى وجه التحديد الموظفين الذين يدفعون أكثر من نصف راتبهم لاستئجار مسكن ليتآووا فيه، في حين يذهب البعض الآخر من الشباب للبناء العشوائي خاصةً في أطراف المدن والأرياف فيقومون ببناء مسكن صغير لا يتجاوز غرفة أو غرفتين في أحسن الأحوال لأنه يتعذر على الشاب في الظروف الراهنة إنجاز متطلبات الأسرة، وأهمها المسكن الملائم إلا بعد ما يقضي فترة طويلة في العمل من أجل توفير هذا المطلب.

4- 3- البطالة

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية اجتماعية تعكس وضعاً سلبياً للاقتصاد، وتعبر عن عجزه عن استيعاب «كل قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر الأدنى السائد ولا يجده» (عجلان، 2008، 41) وهذا مرده إلى تقلص سوق العمل وضعف النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات، ما يؤثر سلباً في إمكانية استحداث فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية.

وبالرغم من أن نسبة البطالة حافظت على معدل ثابت في سورية «والذي يقع دون المعدل الوسطي للمنطقة العربية على مستوى مستقر يبلغ ما يقارب (8%) خلال الفترة الواقعة بين /2003 / و /2010/ كما بيَن تقرير التحديات التنموية في الدول العربية /2011/ (UNDP)، غير أن البطالة المستقرة ترافقت بانخفاض في معدلات المشاركة في قوة العمل وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة. (...) حيث لم يخلق الاقتصاد السوري سوى (400 ألف) فرصة عمل خلال العقد السابق للحرب بمعدل نمو سنوي يبلغ (0.9%) مما أدى إلى تراجع معدل التشغيل من (47%) في عام /2001/ إلى (39%) في العام / 2010/» (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، 21)، هذا الأمر زاد عدد المتعطلين عن العمل، وفاقم مشكلة البطالة، لا سيما مع دخول أعداد أكبر من خريجي الجامعات إلى سوق العمل سنوياً. ويلاحظ ارتفاع نسبة المتعطلين عن العمل بين الحائزين على شهادات التعليم الجامعي عن غيرهم من شرائح الشباب الأخرى.

إن ارتفاع معدل البطالة وانتشارها في أوساط الشباب الذين لا يجدون فرص عمل ثابتة يؤثر إذاَ سلباً على الأوضاع الاجتماعية للمتعطلين ومن حولهم، في ظل غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع بشكل كبير، وتدهور القدرة الشرائية بشكل يولد لدى الشباب حالة من الإحباط لعجزهم عن بلوغ هدفهم في تحقيق الكفاية المادية، ويضعف إيمانهم بدور المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع بسبب شعورهم بالحرمان من أشياء كثيرة، وعجزهم بالتالي عن إشباع حاجاتهم الأساسية وإن كانت غير ملحة أو مستعجلة في الوقت الراهن خاصة مع

عدم قدرتهم تأمين نفقات الزواج، وتكوين أسرة وشراء مسكن، وغير ذلك من متطلبات الزواج.

وإن كان كلاً من الشاب والفتاة يبقى أسير المتطلبات المادية للزواج، ولكن تبقى النظرة التقليدية تحمل الشاب مسؤولية القيام بالأعباء الاقتصادية ما قبل الزواج وما بعده لتكوين الأسرة وإنجاب الأطفال، ما اضطر الكثير من الشباب لإيجاد أكثر من عمل دون أن يتناسب بالضرورة مع المؤهل العلمي والثقافي لهم، فالعبء الأكبر يقع على كاهلهم، في حين أن الفتاة وإن كانت متعلمة قد تكتفي برعاية شؤون المنزل، ورعاية الأولاد لعدم توفر فرصة عمل مناسبة لدورها الأمومي الذي يطلب منها بذل جهد أكبر بالالتفات لشؤون البيت، وإن كان لديها رغبة بالعمل لمساعدة الزوج في تحمل الأعباء المالية للأسرة التي دفعت معظم الشباب للتفكير بالارتباط بفتاة موظفة تعينه على الإنفاق لأنه حتى الدخل المتواضع الذي يتقاضاه العاملون من الشباب لا يمكنهم من تحمل متطلبات الزواج وما بعده، وهذا ما يدفع الكثير منهم إلى الإحجام عن الزواج أو اللجوء إلى الزواج العرفي على وجه التحديد في البيئات ذات الطابع الديني كحل وسيط يجنبهم الانزلاق بعلاقات جنسية غير مشروعة أو الارتباط بزواج دائم يحملهم أعباء ومسؤوليات غير قادرين على الالتزام بها. خاصةً وأن بعض الأسر لم تتفهم التغيرات الاقتصادية وما رافقها من تغيرات اجتماعية. فهي لا تزال تطلب ممن يتقدم للزواج من بناتها بمطالب يعجز في كثير من الأحيان عن تلبيتها. والغريب في الأمر أن هذه الأسر قد يكون لديها أبناء ذكور في سن الزواج ويجدون صعوبة في تأمين متطلبات الزواج وتأخذ على غيرها من الأسر مبالغتها في المطالب إلا أنها تقع في هذه الازدواجية،

لاسيما مع تدهور القوة الشرائية للعملة وغلاء المعيشة المتمثل بالارتفاع الكبير لأسعار السلع الضرورية ما جعل الزواج من كماليات الحياة لدى شريحة واسعة من الشباب السوري، خاصةً مع تدهور الوضع الاقتصادي لمعظم السوريين منذ اندلاع الحرب عام /2011/ في سورية، وازدياد نسبة الفقر والبطالة لمن هم في سن قوة العمل، حيث "ارتفعت معدلات البطالة من (14.9%) عام /2011 / إلى (57.7%) عام /2014/» (صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية ، 2016، 13) وما زاد الأمر سوءاً في فترة الحرب تعرض الكثير من المنشآت والمعامل للسرقة والنهب والتدمير الأمر الذي أفقد الكثيرين عملهم، وأجبرهم على النزوح من مدنهم إلى مدن أخرى أو الهجرة إلى خارج البلاد بحثاً عن الأمن والأمان لتحقيق مستقبل أفضل لهم ولأسرهم.

6_4_ الهجرة الخارجية

أدت الحرب بما شهدته من عنف وأعمال قتالية دوراُ محورياً في زيادة عدد المهاجرين السوريين من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والعمرية، وخاصةً الفئة الشابة منها حيث اندفع مئات الآلاف منهم بفعل الخوف والقلق والأوضاع الأمنية غير المستقرة إلى خارج البلاد لتأمين مستقبلهم وللبحث عن ظروف حياة أفضل اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً وسواء تعلقت الأسباب الكامنة وراء هجرة الشباب بالهروب من الخدمة العسكرية، وتصوير الخروج من البلد على أنه الخلاص من جهة، أو لتحقيق طموح شخصي يرتبط بالوصول إلى تقدير الذات والحصول على بعض الامتيازات، وحريات البحث والتفكير والوصول إلى نمط عيش أكثر رفاهية، فقد شكلت هجرة هؤلاء خسارة كبيرة في رأس المال الاجتماعي أو الاقتصادي

سيترتب عليها مستقبلاً أضراراً يصعب تعويضها على الصعيد الإنتاجي خاصةً أن معظم المهاجرين من الشباب يقعون في سن قوة العمل، ويتمتعون بخصائص تعليمية ومهارات إبداعية مميزة وكفاءات علمية «وتشير الدراسات إلى أن نسبة السوريين المهاجرين الحاصلين على شهادة التعليم الجامعي العالي تتجاوز (35%) من إجمالي المهاجرين التي تحتاجهم سورية في مرحلة ما بعد الحرب. وهؤلاء ثروة وطنية فتية، إلى جانب كونهم كوادر وكفاءات وموارد بشرية وعلمية، يصعب على النظام التعليمي تعويض وتأهيل كوادر مماثلة في مدة قصيرة» (أبو حلاوة، 2018، 7). ناهيك عن الآثار الديموغرافية والاجتماعية الناجمة عن التفاوت بين أعداد المهاجرين من الذكور والإناث وما لذلك من تأثير مباشر في الحالة الزواجية من حيث معدل الزواجية، ومتوسط السن عند الزواج الأول حيث أن هجرة الشباب الذكور شكلت ضغطاً أكبر على الإناث اللواتي اضطرين إلى تأخير الزواج، وما تعانيه الفتيات في هذا الصدد ينسحب على الشباب؛ وإن بصورة مغايرة، فاضطرار الشباب إلى الهجرة خارج القطر بشكل دائم أو مؤقت للأسباب المذكورة أعلاه يدفع الكثير منهم إلى «الإحجام أو الانصراف عن الزواج كفكرة أو مشروع أو كدور اجتماعي وقد يكون العزوف استجابة إرادية لعوامل داخلية في شخصية الفرد أو استجابة قسرية لضغوط خارجية» (خليل، 2009، 9) وبعد تخطي الظروف والضغوط واستقرار أوضاعه يمكن أن يتزوج بفتاة من البلد الذي يقيم به أو يقوم بالبحث عن فتاة من خلال أهله المقيمين داخل البلد الأم أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعندما يجد الفتاة المناسبة يوكل الأهل أو أحد الأقرباء أو الأصدقاء للقيام بإجراءات الزواج وأخذ العروس إلى البلد المقيم به،

وهذا يفسر ازدياد الحديث عن ارتفاع عدد عقود الزواج التي تتم بالوكالة في الآونة الأخيرة سورية.

بعد استعراضنا لبعض المشكلات الاقتصادية التي سببتها الحرب يمكن القول أن الظروف الاقتصادية التي يعيشها مجتمعنا السوري في فترة الحرب المتمثلة بغلاء المعيشة، وارتفاع أسعار السلع، وانخفاض الدخل وضعف الأجور وانتشار البطالة، وغلاء المساكن، والهجرة الخارجية حدَ من قدرة الكثير من الشباب على تأمين متطلبات الزواج، ما جعل تأخير الزواج خياراً إجبارياً إلا في حالات يتم فيها التخلي عن كثير من هذه المطالب، أو أن يكون للمحيطين كالأسرة مثلاً إسهاماً في توفير هذه المتطلبات.

7- إجراءات الدراسة الميدانية

تتضمن هذه الفقرة عرض الإجراءات التي اتبعناها في تطبيق دراستنا الميدانية، بدءاً بتحديد منهج الدراسة وانتهاءً بتحديد أسلوب العينة.

7-1- منهج الدراسة

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للحصول على المعلومات الكافية لفهم الظاهرة والعناصر المشكلة لها ودراسة التغير الذي طرأ عليها خلال الحرب.

7-2- طريقة الدراسة

اعتمدنا طريقة تحليل المضمون لتحليل البيانات الواردة في المقابلات حول موضوع الدراسة.

7-3- أداة الدراسة

اعتمدنا المقابلة المعمقة أداة لجمع البيانات، وهي الأداة الأكثر استخداماً في الأبحاث ذات التوجه الكيفي كونها تمكن الباحث من الحصول على معلومات متنوعة وأكثر تعمقاً حول الظاهرة المدروسة.

الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحتوى):

تم اختبار صدق المحتوى لدليل المقابلة بالاستعانة بمجموعة من الأساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية والمتخصصين في مجال علم الاجتماع، لأخذ آرائهم والإفادة من مخزونهم المعرفي وخبراتهم المتراكمة في مجال اختصاصاتهم والاستفادة من ملاحظاتهم في تعديل الدليل بما يتلاءم وأهداف البحث، ووفقاً لذلك أُخرج الدليل بصورته النهائية الحالية في ضوء الملاحظات التي أبدوها، ومدى ملاءمتها لأهداف البحث.

7-4- مجتمع البحث وعينته

حدد الباحث مجتمع البحث سكان حي الرميلة في مدينة جبلة. ويتصف الحي المذكور الواقع شمال مدينة جبلة بتنوع شرائحه الاجتماعية، واختلاف أوضاعهم الاقتصادية وتباين مستوياتهم الثقافية والتعليمية.

كما تم تحديد حجم العينة بـ (30) مبحوثة ومبحوث من قاطني هذا الحي. ويعود السبب في تحديد هذا الحجم من العينة إلى اعتمادنا على المقابلة المعمقة كوسيلة لجمع البيانات. وأثناء إجراء المقابلات توضح لنا أن العدد كافٍ بالفعل، والسبب في ذلك هو الوصول إلى نقطة التشبع بالمعلومات ، بمعنى أن المبحوثين في المقابلات الـ5 الأخيرة لم يضيفوا جديداً على من سبقهم، ومن ناحية ثانية إن حجم العينة الصغير كان متناسب مع طبيعة دراستنا الاستطلاعية بغرض التركيز والتعمق في تحليل البيانات، وتوصيف الظاهرة المدروسة، وتوضيح معالمها للخروج بنتائج تؤسس لفرضيات تبنى عليها دراسات لاحقة من قبل الباحث أو باحثين آخرين.

7-5- أسلوب اختيار العينة

اعتمدنا في اختيارنا للعينة على أسلوب العينة المتاحة (الميسرة) التي يتم بها الالتقاء بأفراد العينة مصادفةً، وتعتبر من العينات المناسبة للدراسات الاستطلاعية، حيث «يختار الباحث عدداً من الأفراد الذين يقابلهم صدفةً دون تخطيط مسبق» (دياب، 2003، 99)، ويوافقون على المشاركة وإعطاء البيانات، ويستخدم هذا النوع من العينات عند جمع بيانات استكشافية حول موضوعات معينة كموضوع دراستنا الحالي.

8_نتائج الدراسة

8-1 نتائج الإجابة عن السؤال الأول حول تأثير الحرب على سورية في تغير السن عند الزواج الأول

تبين بعد تحليل أجوبة المبحوثين حول سؤال تأثير الحرب في تغير سن الزواج أن (70%) منهم رأوا بأن الحرب أدت إلى تأخير سن الزواج، في حين أن (13.4%) منهم قالوا بأن التأخير كان فقط عند الشباب، وذهب (10%) للقول بأن الحرب لم تؤثر في تغيير سن الزواج. و(6.6%) وجدوا أن الحرب أسهمت في التبكير بالزواج.

مناقشة نتائج السؤال الأول

_رأى (70%) من المبحوثين أن الحرب أثرت في تأخير سن الزواج؛ وبحسب آرائهم تتدرج الأسباب الرئيسة وراء هذا التأخير تحت محورين أساسيين يتعلق الأول بالظروف الاقتصادية التي أحدثتها الحرب، في حين يرتبط الثاني بالتغيرات الاجتماعية والأمنية.

أ_ الظروف الاقتصادية:

أجمع معظم المبحوثين على القول إن الظروف الاقتصادية السيئة التي أحدثتها الحرب أثرت بشكل مباشر في قدرة معظم الشباب على الزواج، وهذا ما دفع الكثير منهم قسراً على تأخير الزواج إلى سن يتجاوز في معظم الأحيان الـ35 سنة وربما الأربعين أحياناً بالنسبة للشباب، والـ ثلاثين عند الفتيات. فانخفاض مستوى الدخل، وتراجع القوة الشرائية لليرة السورية، وارتفاع أسعار السلع وغلاء المعيشة، إضافةً إلى انتشار البطالة وفقدان

فرص العمل أدى إلى صعوبة تأمين متطلبات الزواج بسبب الأزمة المالية التي ألحقت بالشباب، وعلى حد تعبير أحد المبحوثين "الدخل الذي نتقاضاه بالكاد يكفي ثلاثة أو أربعة أيام، فكيف سيستطيع المقبل على الزواج تأمين منزل وتزويده بأثاث ولو كان متواضع؟ ولو كان لهذا الشخص القدرة على امتهان عمل إضافي هذا العمل لن يكون إلا وسيلة ليكمل حاجياته من مأكل ومشرب حتى نهاية الشهر". فتأمين متطلبات الزواج من مسكن وملبس ومأكل ومشرب وأثاث منزلي والأدوات الكهربائية وغيرها من التفاصيل المرتبطة بحفل الزفاف كان توفيرها قبل الحرب بإمكان الجميع تقريباً خلافاً لما هو الوضع في الوقت الحالي، وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين عندما قال: " كان من يريد الزواج سابقاً قبل الحرب يقترض ليتمكن من تأمين تكاليف حفل الزفاف وحاجيات العروس وأثاث المنزل، وكان المبلغ الذي يحصل عليه كافياً وفي كثير من الأحيان يتبقى منه القليل، أما الآن فإن القرض لا يكفي ثمن غسالة أو براد". وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الشباب ممن هم في سن الزواج فقد ذكر العديد من المبحوثين أنه لا يزال هناك فتيات يرفضن هن وأهاليهن تقديم أي تنازلات تسهل إتمام الزواج، وقد ذكر أحد المبحوثين "لقد تقدمت لفتاة بطلب الزواج إلا أنها رفضت فكرة الارتباط بي لأنه ليس لدي القدرة على تأمين ما تطمح إليه كالحفل والفستان والمنزل الذي لا ينقصه شيء وقالت لي: إذا أردت الزواج مني ينبغي عليك تجهيز أمورك للفتاة التي ستكون مسؤول عنها". وحتى مع اتفاق الشاب

والفتاة وتنازلها عن بعض متطلبات الزواج كحفل الزفاف والمصاغ الذهبي و...الخ فإنهم يضطرون لتأخيره عدة سنوات لتأمين أساسيات الحياة الزوجية، وقد عبرت إحدى المبحوثات عن ذلك بقولها: "لقد أحببت شخصاً بقيت على علاقة معه سنين طويلة وتنازلت عن حفل الزفاف والفستان والكثير من الأمور ومع ذلك لم نستطع الإقدام على مشروع الخطوبة إلا بعد ست سنوات من بداية علاقتنا، وذلك لنتمكن من تجهيز أمور منزل الزوجية ولو بإمكانيات متواضعة".

إذاً تبقى إمكانية الزواج بحسب آراء بعض المبحوثين مرتبطة بمدى قدرة الأسر على مساعدة أبنائها في تأمين السكن ودون ذلك فقد أصبح الزواج حلم صعب المنال لمعظم من هم في سن الزواج.

ناهيك عن الظروف الاقتصادية المذكورة أعلاه فقد عزا المبحوثون تأخر سن الزواج إلى التغيرات الاجتماعية والأمنية التي سنوردها فيما يلي.

ب_ التغيرات الاجتماعية والأمنية:

ترتبط التغيرات الاجتماعية والأمنية التي أسهمت في تأخير سن الزواج بحسب المبحوثين بالهجرة والتهجير والتحاق كثير من الشباب بخدمة العلم. فقد أدى النزاع المسلح، وما أحدثه من عنف وقتل ودمار إلى اضطرار الكثير من الأسر إلى مغادرة أماكن سكنهم الأصلية، وخسارة أملاكهم وأرزاقهم للانتقال والعيش في مناطق أخرى أكثر أمناً الأمر الذي نتج عنه سوء أوضاعهم الاقتصادية، وحال دون قدرة الشباب منهم على الزواج، وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين عندما روى لنا قصة أحد جيرانه

بقوله: "لقد استقر أحد الأشخاص هو وعائلته في منزل بالإيجار بالقرب منا بعد أن اضطر لترك كل ما يملك في مكان إقامته الأصلية، وبدأ بالتأسيس لحياته من جديد عوضاً عن السعي بزواج أبنائه كما أن أبناءه يحاولون تأمين لقمة العيش بدلاً من البحث عن استقرارهم وتكوين أسر كونهم في سن الزواج"

ناهيك عن ذلك لقد اضطر الكثير من الشباب إلى الهجرة لإيجاد فرصة عمل تدر عليهم دخل يساعدهم في تأمين مستقبل أفضل وبرأي أحد المبحوثين "كثيرون هم الشباب الذين هاجروا لتحسين أوضاعهم وأوضاع أسرهم، وليتمكنوا من الزواج، وكثر هن الفتيات اللواتي ينتظرن عودة هؤلاء الشباب"

كما ركز المبحوثون على دور تأدية الشباب للخدمة الإلزامية والاحتياطية في تأخير سن الزواج، حيث أكد معظم المبحوثون ممن رأوا أن الحرب أخرت سن الزواج أن التحاق الشباب بخدمة العلم الإجبارية والاحتياطية أثرت بشكل كبير في إمكانية الزواج خاصة مع قضاء الكثير منهم سنوات طويلة بلغت حد9 سنوات أو أكثر أضاعت عليهم إمكانية بناء مستقبلهم، وعلى حد تعبير أحد المبحوثين "أن الشاب قبل الحرب كان ينهي دراسته ويلتحق بخدمة العلم مدة عامين وبعد ذلك كان يسعى لتأمين مستقبله بعمر الـ27 ويتزوج. أما اليوم فإن الشاب يلتحق بالخدمة بعمر العشرين ولا ينهيها قبل الـ 30سنة، ويحتاج مدة خمس سنوات لترتيب أموره، وتأمين مستلزمات الزواج ولا يتزوج في هذه الحال قبل عمر الـ 35 وأحياناً أكثر.

_ كان لدينا (13.4%) من أفراد العينة وجدوا أن الحرب أدت إلى تأخير سن الزواج عند الشباب فقط، في حين أن الفتيات لم يتأثر سن الزواج لديهن ويعود السبب في ذلك أن تأمين متطلبات الزواج يقع بالدرجة الأولى على كاهل الشباب الذين لم يعودوا قادرين على تأمينها إلا بعد قضاء سنين طوال في العمل المتواصل، ويصبح الأمر أكثر سوءاً في أوساط الشباب الذين تركوا وظائفهم وآمالهم والتحقوا بالخدمة الالزامية أو الاحتياطية، وعلى حد تعبير أحد المبحوثين "إن تأمين مستلزمات الزواج وحاجاته تقع على عاتق الشاب وليس على الفتاة أية مسؤولية بهذا الخصوص، هذا الأمر يجعله إذا لم يتخلى عن فكرة الزواج نهائياً فإنه يؤخره سنين عديدة خاصةً إذا التحق بخدمة العلم بعد الدراسة الجامعية"

ودلل أصحاب هذا الرأي على صحة كلامهم بالقول: أن فرق العمر يزداد بشكل واضح في الآونة الأخيرة حيث يتجاوز هذا الفرق في بعض الأحيان الـ15 عام حيث يكون الشاب قد بلغ الـ40 عام أو أكثر في حين أن سن الفتاة يكاد لا يتجاوز الـ25 أو أقل. وعلى حد تعبير إحدى المبحوثات "لم تعد الفتاة تهتم لفرق العمر بينها بين الشاب لطالما كان وضعه المادي جيد وقادر على تلبية متطلباتها" وأضافت بما بمعناه أن تأمين المتطلبات ليس في متناول معظم الشباب بعمر الـ (25،30) لهذا السبب لا يكون لدى الفتاة مشكلة بفرق العمر بينها وبين الخاطب. كما أكد المبحوثون أن تناقص أعداد الشباب مقارنة بأعداد الفتيات لأسباب منها هجرة الشباب إلى الخارج، وموت الكثير منهم في الأعمال القتالية جعلت الكثير من الفتيات توافق على أول شاب يتقدم لخطبتها بغض النظر عن فارق العمر بينهما شريطة أن يكون قادر على تأمين متطلبات الحياة الكريمة لها وتقول إحدى

المبحوثات: "لقد أصبحت البلاد خالية من الشباب، وتسعين بالمئة من الذين بقيوا غير قادرين على الزواج، ولهذا السبب فقد أصبح تقدم الشاب لخطبة الفتاة فرصة لا تعوض في مثل هذه الظروف، خاصةً إذا ما كانت الفتاة قد أنهت دراستها، (وأضافت المبحوثة) أنها تعرف العديد من الفتيات اللواتي تزوجن بعمر الـ 20 أو أقل مع ملاحظة أن فرق العمر بينهن وبين الشاب قد ازداد بالفترة الأخيرة وأن الشباب غالباً هم في عمر فوق الـ35 سنة".

_ في حين وجد (10%) أن الحرب لم تؤثر في تأخير سن الزواج لأنه حين يريد يتغلب على الظروف ويعمل دائماً على إيجاد البدائل، وتسخير الإمكانيات لتحقيق ما يرغب به.

_ (6.6%) قالوا أن الحرب أدت إلى التبكير في سن الزواج ولكن في المناطق الساخنة وذلك للتخلص من العبء الاقتصادي أو لحماية الفتاة أو من مبدأ أن الفتاة بالنهاية مرجوعها لبيت الزوجية.

نلاحظ من أجوبة المبحوثين على السؤال الأول تأكيد معظمهم أن الحرب خلقت واقعاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً أثر بشكل سلبي على معظم أفراد المجتمع السوري، وحد من قدرة معظم من هم في سن الزواج عن تأمين متطلباته، ما دفع الكثير منهم إلى العزوف عنه أو تأخيره إلى سن متقدمة بشكل إجباري مكرهين على ذلك.

وكان من الواضح توافق أجوبة المبحوثين مع ما أوردناه في الإطار النظري للبحث من حيث تأثير البطالة وانخفاض مستوى الدخل وغلاء المعيشة وأزمة السكن

وغيرها من المشكلات الاقتصادية في تأخير سن الزواج ، كما يلاحظ وجود توافق بين أجوبة المبحوثين، وبعض النتائج التي توصل لها الباحث "جلال السناد" في دراسته التي أجري في عام /2007/ " تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق" حيث خلص فيها إلى أن مشكلة السكن وغلاء أجورها وغلاء المعيشة، وانخفاض مستوى دخل الشباب من أكثر الأسباب تأثيراً في تأخر سن الزواج لدى الشباب السوري.

هذه النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته تشير ربما إلى أن التغير في سن الزواج ربما بدأت بوادره قبل الحرب بعدة سنوات، وتعزز انتشار هذه الظاهرة بشكل واضح بعد ما أفرزته الحرب من مشكلات اجتماعية واقتصادية.

8-2- نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الثاني حول السن المناسب لزواج الشاب

_ رأى (40%) من المبحوثين أن العمر بين الـ (31_35) سنة هو الأنسب لزواج الشاب، و (26.7%) وجدوا أن السن المناسب للزواج هو (36_40) سنة، في حين رأى (16.7%) من أفراد العينة أن السن المناسب لزواج الشاب هو (26-30) سنة. كما ذهب (10%) من المبحوثين إلى عدم تحديد سن لزواج الشاب. وكان لدينا(6.6 %) من المبحوثين أن السن المناسب لزواج الشاب (21 _25) سنة،

مناقشة النتائج

_ بغض النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي أفرزتها الحرب، وتأثيرها في الحد من إمكانية الزواج عند معظم الشباب السوري تباينت آراء المبحوثين حول السن المناسب لزواج الشاب حيث رأى (40 %) منهم أن العمر بين الـ (31_35) سنة هو الأنسب لزواج الشاب، وانطلقوا بأجوبتهم من اعتبارات عديدة تتمثل بأن الشاب يكون قد أنهى دراسته، وأدى خدمة العلم ودخل مجال الحياة العملية واستطاع خلال هذه السنوات تأمين كل متطلبات الزواج أو جزء منها على الأقل. كما أن الشاب في هذا العمر يكون قد خاض تجارب عاطفية واجتماعية، وامتلك مستوى كافي من الوعي يجعله قادر على اختيار الشريك المناسب له وفق أسس عقلانية بعيداً عن ضغط الحاجة الجنسية التي بحسب تعبير البعض منهم تكون الرغبة بإشباعها هي السبب الرئيس في زواج الشباب قبل سن الـ 30عام. كما أكد المبحوثون أن الشاب في هذا العمر يكون لديه رغبة في الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر فيه الزواج، وتكوين أسرة منطلق هذا الاستقرار ونواته، وقد عبر أحد المبحوثون عن هذا بقوله: "الشاب بهذا العمر رغبته تكون محصورة بالاستقرار بعد تجارب عديدة خاضها وعرف ما يناسبه منها". كما أكد المبحوثون أن الشاب في هذه المرحلة يكون قد خطا بمرحلة الرجولة، وأصبح لديه صورة واضحة عن طبيعة المرحلة المقبل عليها بما فيها من مسؤوليات، والتزامات داخل مؤسسة الزواج وخارجها.

ذهب (26.7%) للقول أن السن المناسب للزواج هو (36_40) سنة، وعلى حد تعبير المبحوثين يكون الشاب قد وصل إلى مرحلة النضج الحقيقي الذي يمكنه

بحسب آرائهم من اختيار شريك الحياة وفق معايير تختلف عن ذي قبل، فغالباً ما يكون الاختيار قبل هذا العمر مبني على المظهر الخارجي في حين أنه بهذه المرحلة يصبح اختياره قائم على مدى التوافق النفسي والفكري، ومدى قدرتها على التعامل مع ظروف الحياة وإدارة شؤون المنزل وتربية الأطفال، وقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك عندما قال: "الشاب يبحث ليس فقط عن زوجة إنما عن أم لأطفاله المستقبليين" . ولم يغفل المبحوثون دور العامل الاقتصادي في وصول الشاب إلى نوع من الاستقرار الذي يدفعه إلى البحث عن شريكة حياته بحرية أكبر من كونه يكون في هذا العمر قد تمكن من تأمين منزل الزوجية، وأصبح قادراً على تلبية متطلبات الزواج. وقد عبر أحد المبحوثين عن الفكرة قائلاً: "عندما يكون الشاب ذو وضع ميسور اقتصادياً د تكون خياراته أوسع لاختيار زوجة المستقبل".

_ في حين رأى (16.7%) من أفراد العينة أن السن المناسب لزواج الشاب هو (26– 30) سنة معللين سبب رأيهم هذا بأن الشاب بهذا العمر، يكون لديه من النشاط ما يكفيه لتحمل أعباء الزواج إضافةً إلا أنه العمر الأجمل للاستمتاع مع من يحب بتفاصيل الحياة الكثيرة، كما أنه ينجب باكراً ويكون لديه القدرة على تربية أولاده ويكون لديه دائماً الطاقة لاستيعابهم ومجاراتهم في مراحل عمرهم المختلفة خاصةً وأنهم سيكبرون معاً.

_ ذهب (10%) من المبحوثين إلى عدم تحديد سن لزواج الشاب معتبرين أن الزواج مرتبط بتوفر مجموعة من الشروط التي إذا ما توفرت فإنه يمكن للشاب أن يتزوج، ويأتي في مقدمة هذه الشروط النضج الفكري والاستقرار الاقتصادي.

رأى (6.6 %) من المبحوثين أن السن المناسب لزواج الشاب في حال كان هناك وفرة مادية متمثلة بالميراث أو مساعدة الأهل من (21 _25) سنة، ومن وجهة نظرهم أن زواج الشاب بهذا العمر يشبع لديه الحاجة الجنسية بطريقة شرعية تجنبه التفكير بعلاقات غير مشروعة.

يلاحظ من أجوبة المبحوثين عن السؤال السابق أن أكثر من ثلثيهم أكد أن السن المناسب لزواج الشاب يبدأ بعد الثلاثين وقد يعبر ذلك عن تأثرهم بظروف الحرب التي رفعت بالواقع سن الزواج عند معظم الشباب.

صحيح أن المشاهدات العامة تؤكد وجود تغير وتأخر في سن الزواج لدى الشباب السوري، ولكن لم نقع على أي مسوح ديموغرافية أو اجتماعية تشير بشكل واضح إلى متوسط السن عند الزواج الأول بعد الحرب، ومقارنته بما كان عليه الحال قبل الحرب.

7_3_نتائج تتعلق حول الإجابة عن السؤال الثالث حول السن المناسب لزواج الفتاة

رأى (50%) من المبحوثين أن السن المناسب لزواج الفتاة يتراوح بين الـ (26_ 30) سنة، ووجد (33.4%) من المبحوثين أن السن المناسب لزواج الفتاة بين (21_25) سنة، في حين رأى (10%) أنه لا يوجد سن مناسب دون غيره لزواج الفتاة، وكان لدينا (6.6%) من المبحوثين ممن قال: أن السن المناسب لزواج الفتاة هو أقل من 20 سنة.

مناقشة النتائج

رأى (50%) من المبحوثين أن السن المناسب لزواج الفتاة يتراوح بين الـ (26_30) سنة معللين ذلك بأن الفتاة بهذا العمر تكون قد وصلت للنضج الفكري والوعي الكافي اللذين يمكناها من الاختيار الصحيح لشريك الحياة الزوجية، وقد عبرت إحدى المبحوثات عن ذلك بقولها: "يكتمل نضج الفتاة بهذا العمر، وتتضح شخصيتها وتصبح مدركة لما تريده ممن سيكون زوج المستقبل، وتكون خياراتها في الغالب منطقية غير مبنية على العاطفة فقط". كما أكد من قال أن هذه المرحلة هي الأنسب لزواج الفتاة: أن الفتاة تكون قد أنهت تعليمها الجامعي في حال كانت تتابع تعليمها، كما تكون قد خاضت تجارب اجتماعية وعاطفية، وقد تكون دخلت سوق العمل. وقد عبر أحد المبحوثين عن هذا بقوله: "تكون الفتاة بهذا العمر قد عاشت حياتها بكل تفاصيلها، وتكون قد اكتسبت خبرات من خلال احتكاكها بالناس وهذا الشيء يساعدها أن تكون زوجة ناجحة". وبرأي المبحوثين تكون الفتاة أصبحت أكثر قدرة على تحمل أعباء الزواج، وإدارة المنزل وتربية الأبناء، والتوفيق بين دورها كزوجة وأم داخل المنزل، ودورها خارج المنزل كامرأة عاملة في حال كانت تعمل.

وجد (33.4%) من المبحوثين أن السن المناسب لزواج الفتاة بين (21_25) سنة، وقد تقاطعت آراؤهم مع أصحاب الرأي السابق بعدة نقاط كالقول بأن: الفتاة تكون قد أنهت تعليمها، وأصبحت قادرة على تربية الأولاد مع إضافة بعض المبحوثين لفكرة أنه في هذا العمر يكون للفتاة طاقة أكبر لتربية الأولاد من كونه

السن المناسب للإنجاب من الناحية البيولوجية لأن قدرتها الجسدية على الحمل، والإنجاب تكون أفضل من أي عمر آخر.

في حين رأى (10%) أنه لا يوجد سن مناسب دون غيره لزواج الفتاة فالأمر مرتبط بظروف الفتاة نفسها، وبمدى نضجها، وعلى حد تعبير المبحوثين من الممكن أن تكون الفتاة قد بلغت الثلاثين أو أكثر دون أن يعني ذلك أنها مهيأة لتحمل أعباء الزواج ومسؤولياته، في حين قد تكون فتاة أخرى بعمر الـ20 سنة، و مهيأة للزواج أكثر من مثيلاتها بالعمر أو ممن يكبرنها سناً.

وكان لدينا (6.6%) من المبحوثين ممن قال: أن السن المناسب لزواج الفتاة هو أقل من 20 سنة، فمن وجهة نظرهم زواج الفتاة هو خيار حتمي لها، ومهما بلغت الفتاة من المستوى التعليمي فلا بد لها أن تتزوج والأفضل لها أن تتزوج باكراً، وتكتسب مهارات إدارة شؤون المنزل وتربية الأولاد والطهي ...الخ، خاصةً إذا لم تكمل تعليمها. وقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك بقوله: "في نهاية المطاف مرجوع الفتاة لمنزل الزوجية، ومهما تعلمت ومهما كان عمرها فإن ما يهم الزوج أن تقوم زوجته بأعباء المنزل على أكمل وجه".

يلاحظ مما تقدم تأكيد أكثر من نصف المبحوثين أن السن المناسب لزواج الفتاة دون الـ 25 سنة، في حين أن ثلثهم رأوا أن السن المناسب لزواجها دون الـ 30 سنة مع تقاطع أجوبتهم حول أسباب اختيار هذا العمر، وما يمكن قوله هنا أنه أثناء تحليلنا للمقابلات لاحظنا أن جميع المبحوثين وضعوا (7_10) أعوام كفرق عمر بين الشاب والفتاة. وهذا يدلل ربما أن الحرب قد كان لها دور فعلي بما

أحدثته من ظروف على كافة الأصعدة في زيادة فرق العمر بين الشاب والفتاة عند الزواج.

ما سبق يتوافق مع ما توصل إليه **أندريه كولكزيكي، بريم ساكسينا، روزين جردي** في دراستهم حول فكرة أن الحرب ستزيد من فرق العمر بين الشاب والفتاة وذلك مرتبط بزيادة هجرة الشباب وزيادة الضغوط الاقتصادية عليهم والتي تحول دون إمكانية تأمين مستلزمات الزواج، وإن كان هذا بحسب الدراسة ذاتها لا يهدد بخطر ارتفاع نسبة عزوبة الفتيات.

8-4- نتائج الإجابة عن السؤال الرابع حول المتطلبات التي لا يمكن التخلي عنها لإتمام الزواج

رأى (90 %) من المبحوثين أنه لا يمكن التخلي عن السكن المستقل. وذهب (80 %) إلى عدم التخلي عن وجود دخل ثابت، و(76.7%) لم يكونوا مع التخلي عن ارتداء العروس للفستان. ووجد (36.7%) من المبحوثين عدم التخلي عن إقامة حفل الزفاف.

مناقشة النتائج

حين كان الحديث عن المتطلبات المرتبطة بالزواج، وإتمامه كالسكن والدخل الثابت وحفل الزفاف وفستان العرس وجلسة التصوير والمصاغ الذهبي جاءت الأجوبة على النحو الآتي:

أ _ السكن:

_ عبروا عن ضرورة أن يكون السكن مستقل بغض النظر إن كان ملك أو أجار. معللين ذلك بأن استقلالية السكن الزوجي أحد أهم أركان نجاح الزواج، وتكوين أسرة مستقرة فعلى حد تعبيرهم أن الشاب والفتاة ببداية حياتهم الزوجية خاصةً هما بحاجة العيش منفردين ليصلا إلى درجة من التفاهم والانسجام وقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك بقوله: "مهما امتدت فترة الخطوبة فالزوجين بحاجة العيش لوحدهما ليتمكنا من التعرف على بعضهما وليفهم كل منهما الآخر" وبهذه الطريقة يدرك كل من الزوجين ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

كما ذكر المبحوثون أن السكن مع الأهل يحد من حرية الزوجين وخاصةً الزوجة ويخلق من المشكلات ما يعيق تحقيق الاستقرار والسعادة الزوجية. وقد عبر أحد المبحوثين عن الفكرة بقوله: "العيش مع أهل الزوج خطأ كبير آثاره سلبية على خصوصية الزوجين حيث يحجز حرية الزوجة الشخصية من ناحية لباسها وضيوفها بالمنزل ، عدا عن المشكلات بين الزوجة ووالدة زوجها ما يجعل الزوج يقع بين نارين".

ذهب المبحوثون إلى حد القول أن الزواج والسكن مع الأهل يؤثر في تربية الأبناء بسبب التدخلات في تربيتهم من قبل جميع أفراد الأسرة الذي يسكنون مع الزوجين. وبرأي إحدى المبحوثات أن "العيش مع أهل الزوج يجعل من تربية الأبناء مهمة صعبة بين أخذٍ ورد من كون أن الزوجين لديهما طريقة في تربية أبنائهما تكون

مغايرة لطريقة تربية الجدين الأمر الذي يخلق ربما مشكلات مستمرة حول أدق التفاصيل".

_ كان لدينا نسبة (40%) من أصل (90%) يفضلون أن يكون السكن المستقل للزوجين في منزل ملك وليس إيجار، ومرد ذلك أن المنزل الملك يعطي إحساس بالاستقرار والأمان، ويجنب الأسرة التنقل المستمر من منزل إلى آخر. عدا عن قيام المؤجر برفع الأجارات باستمرار، أو تهديد ساكنيه بإخراجهم إذا ما رفضوا ذلك. إضافةً إلى أن السكن بالإيجار يؤدي إلى ضياع جزء كبير من دخل الأسرة في تسديد إيجار المنزل، ويحول دون استثماره في الإنفاق على متطلبات الأسرة وحاجياتها. وبرأي أحد المبحوثين أن السكن بالإيجار يفقد الزواج أهم خاصياته وهو الاستقرار معبراً عن ذلك بـ: "أن السكن بالإيجار يفقد الأسرة استقرارها بسبب التنقل الدائم من منطقة إلى أخرى، ما يجعل علاقات أفرادها مع الآخرين مؤقتة، عدا عن الفترة اللازمة للأبناء للتأقلم مع الوضع الجديد في مدارسهم في كل مرة يغيرون فيها مسكنهم، ناهيك عن تأثر أثاث المنزل وجعله بحالة سيئة نتيجة التنقل"

_ وكان لدينا (50%) من أصل (90%) ليس لديهم مشكلة إن كان المنزل إيجار أو ملك وبرأيهم أن ينتظر الشاب امتلاك منزل ليتزوج من الممكن أن يمنعه الزواج نهائياً في ظل غلاء أسعار العقارات ومحدودية الدخل. وبحسب آرائهم إن وجود الحب والتفاهم بين الشريكين أهم من المنزل الملك.

ب_ الدخل

حين تطرقنا مع المبحوثين إلى أهمية وجود الدخل الثابت أكد (80 %) منهم ضرورة وجود دخل ثابت مع تأكيد أهمية وجود عمل آخر حيث أجمعوا على أن الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون في القطاع العام والخاص بالرغم أنها لا تكفي لتلبية حاجات أية أسرة مهما صغر حجمها تكاد لا تكفي أسبوع أو عشرة أيام، مع ذلك يبقى الدخل الثابت يحقق شعور الأمان للأسرة، معبراً عن هذه الفكرة قول أحد المبحوثين: "بالرغم من ضعف الدخل الثابت في الوقت الراهن إلا أني أجده لا بأس به عندما أصبح مسناً فهو سيكفيني لتأمين الخبز"

أكد بعض المبحوثون ضرورة أن يكون كلا الزوجين موظف مع وجود عمل إضافي لكل شخص منهما فمصدر واحد للدخل بات لا شيء أمام صعوبات الحياة الراهنة. وقد عبر أحد المبحوثين قائلاً: "أنا لدي دخل ثابت وزوجتي كذلك الأمر، ونحن نعمل عملاً إضافياً وما يكاد الشهر ينتهي إلا والديون متراكمة علينا، فكيف للشاب أن يتزوج من دون دخل ؟ من هنا أجد أن الدخل أهم عامل من متطلبات الزواج"

في حين أكد (20%) من المبحوثين عدم ضرورة وجود دخل ثابت وتفضيل الأعمال الحرة كالتجارة أو غيرها من الأعمال التي تدر دخلاً يفوق إيجار أية وظيفة بعشر مرات. وعلى حد تعبير أحد المبحوثين "الالتزام بالوظيفة خمسة أيام في الأسبوع، سبع ساعات في اليوم هو مضيعة للوقت، وإذا حاول الشخص العمل بأي عمل خاص قد يدخر أضعاف ما قد يحصل عليه من دخل الوظيفة الثابت"

ج _ حفل الزفاف

وفيما يخص حفل الزفاف كان لدينا (56.7%) مع فكرة إلغاء حفل الزفاف نهائياً على اعتباره أمر غير ضروري وسيكلف العريس تكاليف زائدة يمكن توظيفها بشراء أثاث المنزل، أو أي احتياج آخر أكثر ضرورة للحياة الزوجية خاصةً في ظل الغلاء وارتفاع كل أسعار السلع الضرورية منها والكمالية. وبحسب تعبير أحد المبحوثين: "مهما اختصرنا عدد حضور حفل الزفاف إذا ما أردنا أن نقيم حفل بات من المستحيل أن يكفي مبلغ مليون ليرة"

وجد (36.7%) من المبحوثين ضرورة إقامة حفل الزفاف ولكن بشرط أن يكون متواضع والاقتصار على أهل العروسين فقط، وتجنب التكاليف الباهظة التي لا معنى لها، وقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك: "مهما كانت التجهيزات لحفل الزفاف فهي لن تنل إعجاب الجميع ورضاهم، لذا فإني أرى إقامة حفل صغير للعروسين وأسرتيهما كي لا تبق حسرة لدى العروس"

وبالمقابل كان لدينا (6.6%) من المبحوثين ضد إلغاء حفل الزفاف أو التواضع فيه. وقد ذكر أحد المبحوثين أن : "لن يتزوج الفرد كل يوم فدعه يفرح في ليلة العمر ويعيش كل التفاصيل الجميلة، وبالعموم فإن من يبدأ حياته بالحرمان سيكمل حياته بالحرمان"

وفيما يخص موضوع المصاغ الذهبي أجمع معظم المبحوثين عن ضرورة التخلي عن الذهب مع تأكيد (30%) منهم على ضرورة وجود محبس ذهب للفتاة على أقل تقدير.

وعن فستان الزفاف فقد كان لدينا (76.7%) ممن قالوا بضرورة ارتداء العروس للفستان معللين ذلك بأن عدم ارتداء الفتاة فستان زفافها سيبقى حسرة ترافقها مدى الحياة. وبالمقابل كان لدينا (23.3%) ضد فكرة أهمية الفستان كمطلب من متطلبات الزواج التي لا يمكن التخلي عنها. أما عن جلسة التصوير وكان لدينا (70 %) من المبحوثين ممن قالوا أنها ليست مطلباً ضرورياً لا يمكن التخلي عنه من كون أن توفر أجهزة الاتصال الحديثة المزودة بكاميرات تتمتع بدقة عالية بات يؤدي ذات الغرض من جلسة التصوير. و كان لدينا (30 %) قالوا لا يمكن التخلي عنها من فكرة تخليد هذا اليوم بصور للذكرى.

يلاحظ من أجوبة المبحوثين رفضهم التخلي عن المتطلبات التي تعتبر ضرورية لاستقرار الزواج واستمراره كالسكن المستقل والدخل الثابت، وبالمقابل فقد أيد معظمهم تقريباً التخلي عن المتطلبات ذات الطابع الكمالي في الظروف الراهنة التي يمر بها مجتمعنا كحفل الزفاف، والمصاغ الذهبي، وارتداء الفستان وجلسة التصوير. وهذا يدلل ربما على موضوعية ومرونة التعاطي لدى المبحوثين مع مفرزات الحرب، وما خلفته من ظروف كان من الصعب التعامل معها أو تجاوزها لولا تلك المرونة.

مما تقدم يلاحظ تعقد ظاهرة الزواج وتداخل أبعادها، إضافةً إلى تأثر المقبلين على الزواج بالمشكلات الاقتصادية للمجتمع كالبطالة، وغلاء المعيشة وضعف الأجور، وأزمة السكن وغيرها من المشكلات التي تفاقمت منذ اندلاع الحرب التي شهدتها سورية عام /2011/.

9- أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

توصلنا بعد جمع البيانات وتحليلها إلى مجموعة من النتائج تمثلت بـ:

_ تأكيد معظم المبحوثين أن الحرب أثرت بشكل مباشر في تأخير الزواج، ورفع متوسط السن عند الزواج الأول لدى الجنسين وإن كان ذلك أكثر وضوحاً لدى الذكور منه عند الإناث.

_ تأكيد أكثر من ثلثي المبحوثين أن سن الزواج المناسب عند الذكور يقع بين الـ (31- 40) سنة.

_ رفض معظم المبحوثين التخلي عن السكن الزوجي المستقل لإتمام الزواج، مع تأكيد النصف منهم أنه لا فرق سواء كان ملكاً أو إيجاراً.

_ تأكيد معظم المبحوثين على أهمية وجود دخل ثابت بغض النظر إن كان كافياً أو لا كون وجوده يمنح شعور الأمان والاستقرار للأسرة.

_ تأكيد معظم المبحوثين ضرورة إلغاء حفل الزفاف أو اقتصاره على أهل العروسين والاستفادة من تلك التكاليف في تأمين حاجيات أخرى أكثر أهمية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها من هم في سن الزواج.

_ تأكيد حوالي ثلاثة أرباع المبحوثين عدم أهمية ارتداء الفتاة لفستان العرس أو إقامة جلسة التصوير الخاصة.

_ تأكيد معظم المبحوثين أن السن الأنسب لزواج الشاب هو فوق الـ 30 سنة.

_ وصلنا إلى أن السن المناسب لزواج الفتاة هو دون الـ 30 سنة عند ثلث المبحوثين، وأقل من 25 سنة لدى أكثر من نصف المبحوثين بقليل.

المقترحات

1- اتخاذ المؤسسات المجتمعية والمنظمات الأهلية إجراءات تساعد الشباب في تأمين بعض متطلبات الزواج مثل: إجراء الأعراس الجماعية وتقديم بعض التجهيزات المنزلية التي يحتاجها المقبلين على الزواج.
2- الاتفاق بين المصارف العامة والخاصة والمؤسسات المعنية ببيع الأجهزة الكهربائية والمعدات المنزلية لتقديم قروض ميسرة بفوائد مخفضة ولفترات طويلة عن المعتاد بحيث يستطيع المقبل على الزواج تأمين أثاث منزله.
3- إجراء ندوات بمشاركة أخصائيين اجتماعيين للتوعية بخطورة تأخر سن الزواج وعزوف الشباب عنه على المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع خاصةً أن تأخر الزواج قد يسهم في انتشار العلاقات الجنسية غير المشروعة.
4- التوسع في دراسة الظاهرة من قبل الباحث وباحثين آخرين لما للزواج وتكوين أسرة من أهمية في استقرار حياة الفرد، واستقرار المجتمع ومنظومته القيمية من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

_ صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، 2016.

_ المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

_ قانون الأحوال الشخصية السوري.

_ بلميهوب، كلتوم (2010). **الاستقرار الزواجي دراسة في سيكولوجية الزواج**. المكتبة العصرية: مصر.

_ خليل، محمد محمد بيومي (2009). **العزوف عن الزواج مشكلة للدراسة**. جامعة الزفازيق: مصر.

_ دياب، سهيل رزق (2003). **مناهج البحث العلمي**، فلسطين.

_ سبيلا، محمد؛ الهرموزي، نوح (2019). **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**. المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية: العراق.

_ سرور، عبير محمد (2016). **زواج القاصرات في الأسرة الريفية المهجرة**. مجلة جامعة دمشق، المجلد 32، العدد 2، جامعة دمشق: سورية.

_ السناد، جلال (2007). **تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق)**. مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد1، جامعة دمشق: سورية.

_ لبرش، راضية (2017). **أسباب عزوف الشباب على الزواج**. مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 24، جامعة خنشلة: الجزائر.

_ مان، ميشيل (1999). **موسوعة العلوم الاجتماعية**. دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية.

المراجع الأجنبية:

- PREM C. SAXENA, ANDRZEJ KULCZYCKI and ROZZET JURDI (2004) **Nuptiality Transition and Marriage Squeeze in Lebanon Consequences of Sixteen Years of Civil War**, Journal of Comparative

-Family Studies, Vol. 35, No. 2, TURBULENT TIMES -1 AND FAMILY LIFE IN THE CONTEMPORARY MIDDLE EAST .

دليل المقابلة

البيانات العامة:

1. الجنس ذكر أنثى

2. العمر 21– 30 31– 40 41– 50 51 وما فوق

3. مكان الإقامة ريف مدينة

4. الوضع الاجتماعي عازب متزوج مطلق أرمل

5. مستوى الدخل 101 ألف_ 200 ألف 201 ألف–300 ألف

301– 400 ألف 401_ 500 ألف 501 ألف وما فوق.

أسئلة المقابلة:

بدايةً؛ قبل أن أبدأ بطرح الأسئلة أتوجه إليك بالشكر الجزيل على المشاركة في عينة البحث الذي سأحاول من خلالها استطلاع رأيك حول أهم متطلبات الزواج، والسن المناسب له في ظل المنعكسات الاقتصادية للحرب على سورية.

كما هو واضح من عنوان البحث، أنا أحاول هنا استطلاع رؤية وتصورات قاطني حي الرميلة في مدينة جبلة، مع العلم أن مضمون هذه المقابلة سيستخدم لتحليل هذه الظاهرة الاجتماعية بهدف إغناء البحث العلمي والاجتماعي وليس لأي غرض آخر أياً كان.

تأثير الحرب

هل أثرت الحرب في تغيير السن عند الزواج الأول؟

سن الزواج

برأيك؛ ما هو السن المناسب لزواج الشاب؟ 21- 25 26- 30 31- 35 36- 40 41 فأكثر ولماذا؟

برأيك؛ ما هو السن المناسب لزواج الفتاة؟ أقل من20 21- 25 26- 30 31- 35 36- 40 41 فأكثر ولماذا؟

متطلبات الزواج

ما هي المتطلبات التي تعد ضرورة ولا يمكن التخلي عنها لإتمام الزواج من وجهة نظر أفراد العينة ؟

1_ هل أنت مع التخلي عن السكن المستقل لإتمام الزواج؟ نعم لا ولماذا؟

2_ هل أنت مع التخلي عن الدخل الثابت لإتمام الزواج؟ نعم لا ولماذا؟

3_ هل أنت مع التخلي عن حفلة الزفاف لإتمام الزواج؟ نعم لا ولماذا؟

4_ هل أنت مع التخلي عن المصاغ الذهبي لإتمام الزواج؟ نعم لا ولماذا؟

4_ هل أنت مع التخلي عن ارتداء فستان الزفاف؟ نعم لا ولماذا؟

5_ هل أنت مع التخلي عن جلسة التصوير الخاصة؟ نعم لا ولماذا؟